

«إحالة 113 شركة للنياحة العامة بسبب «التوطين السوري»



دبي: «الخليج»

أحالت وزارة الموارد البشرية والتوطين، 113 شركة خاصة إلى النياحة العامة لمخالفتها قرارات التوطين، من بينها 98 شركة خاصة قامت بتعيين مواطنين سورياً، و15 شركة أخرى ثبت تورطها بالتحايل على تحقيق مستهدفات التوطين، وهو ما بلغ بموجبه إجمالي الشركات المخالفة لقرارات التوطين منذ المنتصف الثاني من 2022 حتى اليوم 894 شركة. عينت 1267 مواطناً بشكل سوري

وقالت الوزارة في بيان أصدرته أمس الأربعاء، أنها لن تتهاون في التعامل بحزم مع المخالفين، موضحة أنه تم رصد الشركات الضالعة بالتوطين السوري والمتحايلة على تحقيق مستهدفات التوطين نتيجة للمتابعة المستمرة عبر المنظومة الرقابية الرقمية والميدانية للوزارة والتي تستهدف التحقق من مدى التزام منشآت القطاع الخاص بقرارات التوطين.

وأضافت: «بالتوازي مع إحالة الشركات المخالفة إلى النياحة العامة، تم اتخاذ الإجراءات الجزائية بحق الشركات التي

قامت بتعيين المواطنين صورياً وتشمل هذه الاجراءات فرض الغرامات بقيمة 20 ألف درهم عن كل حالة توطيين صوري، وتخفيض تصنيفها إلى الفئة الدنيا ضمن نظام تصنيف منشآت القطاع الخاص المسجلة لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين، الأمر الذي يؤدي إلى تبعات عدة على هذه الشركات، من أهمها سداد القيمة الأعلى لرسوم خدمات الوزارة مقارنة بالرسوم التي تسدها الشركات المدرجة في الفئتين الأولى والثانية، إضافة لمطالبتها بتحقيق نسبة «التوطين الحقيقية وتطبيق المساهمات المالية المعنية بمستهدفات التوطين».

كما تم إيقاف انتفاع المواطنين الذين ثبت تورطهم ب «التوطين الصوري» من مزايا برنامج «نافس»، واسترداد المنافع المالية التي حصلوا عليها بالتنسيق مع مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء ذات العلاقة.

ويعد التوطين صورياً في حال ثبت قيد مواطن في سجل الشركة بوظيفة شكلية ودون عمل حقيقي، وذلك لمجرد تحقيق المستهدفات المطلوبة شكلياً، أو إعادة توظيف مواطنين على رأس عملهم في الشركة نفسها بهدف وقصد التلاعب بالبيانات والحصول على المنافع المرتبطة بذلك

كما اتخذت الوزارة الإجراءات القانونية والإدارية بحق الشركات التي ثبت تحايلها على مستهدفات التوطين، وشملت هذه الإجراءات فرض غرامة إدارية على كل شركة منها بقيمة 100 ألف درهم وتطبيق المساهمات المالية على هذه الشركات لعدم تحقيق نسبه النمو السنوية لمستهدفات التوطين ومطالبتها بتحقيق نسبة التوطين الحقيقية إلى جانب إحالتها إلى النيابة العامة

وكانت هذه الشركات قد خفضت أعداد العاملين لديها في محاولة للتهرب من الوفاء بتحقيق مستهدفات التوطين والتي تشمل الشركات التي يعمل لديها 50 موظفاً فأكثر حيث يطلب منها تحقيق نمو 2% سنوياً في توظيف وظائفها المهنية

وأشادت الوزارة في بيانها التزام أكثر من 95% من الشركات بقرارات وسياسات التوطين، «وهو ما يؤكد حرص القطاع الخاص على الوفاء بالمطلوب منه واضطلاعه بمسؤولياته ضمن الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين الحكومي».

وأكدت الوزارة على التعامل بحزم مع أي تجاوزات ومخالفات لقرارات التوطين، داعية الجمهور إلى الإبلاغ عن الممارسات السلبية التي تتعارض مع سياسات وقرارات التوطين عبر التواصل مع مركز الاتصال على الرقم 600590000 أو من خلال التطبيق الذكي للوزارة وموقعها الإلكتروني